2023/49.

واردات عدد .....
07 ديسمبر 2023
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا الموقع بتونس بتاريخ 11 أوت 2023 والملحق بهذا القانون الأساسي.

2023/49.

واردات عدد .....
07 ديسمبر 2023
E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2023/49.

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على اتفاق اطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا وذلك تطبيقا لأحكام الدستور .

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق الإطاري في تونس بتاريخ 11 أوت 2023.

1- أهداف الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا :

تولى مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي منذ إحداثه بتونس سنة 2006 تنفيذ جملة من البرامج والمشاريع التي تتمحور أساسا حول التعاون الفني ودورات التكوين والتربصات بكوريا لفائدة الإطارات التونسية وارسال الخبراء والمتطوعين الكوريين وتقديم الإحاطة التقنية لإنجاز مشاريع تنموية في مختلف الميادين .

وقد شملت مشاريع التعاون الفني عدة مجالات أهمها الرقمنة، الحوكمة، تنمية القدرات ودعم توظيف الشباب والنساء وكذلك الطاقة المتجددة ومن بين هذه المشاريع نذكر مشروع منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS والذي يعتبر واحدا من أنجح تجارب التعاون التونسي الكوري في مجال الرقمنة، إذ يهدف من خلال إحداث منصة المشتريات الإلكترونية إلى إرساء مزيد من الشفافية وتعزيز المنافسة .كما نذكر أيضا مشروع المنظومة الإلكترونية " ء- مواطن" وهي بوابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها من خلال تمكينهم من تقديم عرائضهم واقتراحاتهم أو استفساراتهم على الخط وهو ما من شأنه تحسين الخدمات الإدارية في تونس .

وسيمكّن هذا الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا من مزيد تعزيز التعاون بين البلدين وتوسيع مجالاته وفتح أفاق جديدة للشراكة.

2- تقديم الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا

يحتوي هذا الاتفاق الإطاري على اثني عشر (12) فصلا تتعلق أساسا بالأهداف والتراتيب الفرعية ومساهمات الحكومة الكورية ومساهمات الحكومة التونسية والامتيازات والاعفاءات والفوائد الممنوحة لمكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي ولممثليها وموظفيها من جهة، وللخبراء الحكوميين والمتطوعين وللمعدات والآلات واللوازم التي تقدمها الحكومة الكورية إلى الجمهورية التونسية لإنجاز البرامج المنضوية تحت هذا الاتفاق الإطاري من جهة أخرى. كما يحتوي هذا الاتفاق على فصول تتعلق بالمتابعة والتقييم وتسوية النزاعات والدخول حيز النفاذ.

2023/49.

ويرمي هذا الاتفاق الإطاري من خلال جملة هذه الفصول إلى ضبط الأحكام والشروط العامة للتعاون التنموي بين الطرفين على أن تضبط الشروط والإجراءات التفصيلية للبرامج المحددة للمساعدات الممنوحة من طرف الحكومة الكورية بمقتضى ترتيبات فرعية بين الطرفين.

- أشكال ومجالات التعاون الفني:

تتخذ المساعدات التنموية التي تقدمها الحكومة الكورية للجمهورية التونسية عدة أشكال من بينها

- مشاركة التونسيين في تربصات تكوينية بجمهورية كوريا،
- ايفاد خبراء حكوميين ومتطوعين كوريين إلى الجمهورية التونسية لإنجاز برامج تكوين،
- توفير معدات وآلات ولوازم للحكومة في إطار البرامج المنضوية تحت هذا الاتفاق الإطاري وكذلك بناء المنشآت اللازمة لتنفيذ هذه البرامج

- مكتب "الوكالة الكورية للتعاون الدولي "والإعفاءات والامتيازات لفائدة الممثلين وموظفي المكتب

تسمح الحكومة التونسية بمقتضى هذا الاتفاق الإطاري للوكالة الكورية للتعاون الدولي بفتح مكتب على أراضيها وتمنحه الاعفاء من المعاليم الديوانية عند توريد المعدات والآلات والسيارات والمواد والمعدات الأخرى الضرورية لنشاطه كما تمنح لممثلي المكتب وموظفيه الاعفاء من الضريبة على الدخل ومن المعاليم الديوانية عند توريد الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الأخرى .

وتقوم الحكومة التونسية بتقديم كل التسهيلات للموظفين الموفدين وأفراد عائلاتهم لدخول الأراضي التونسية ومغادرتها والإقامة فيها وضمان أمنهم وتوفير الخدمات الطبية لهم ومنحهم نفس الامتيازات والإعفاءات والفوائد الممنوحة للموظفين الموفدين من الدول الأخرى أو المنظمات الدولية الذين يقومون بمهمات مماثلة في الجمهورية التونسية .

- الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لفائدة الخبراء الحكوميين والمتطوعين الكوريين :

تمنح الحكومة التونسية الخبراء الحكوميين والمتطوعين الكوريين الإعفاء من الضريبة على الدخل كما تمنحهم وأفراد عائلاتهم الإعفاء من المعاليم الديوانية عند توريد الأمتعة الشخصية والمعدات المنزلية وسيارة واحدة لكل خبير تحت نظام القبول المؤقت.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون الأساسي المصاحب.